

الاتجاهات الدولية: مفارقة النمو
نشرة يصدرها مجلس الاستخبارات القومي
ملخص تنفيذي
يناير/كانون الثاني 2017

إننا نعيش حالة مفارقة: تساهم إنجازات العصرين الصناعي والمعلوماتي في تشكيل عالم مستقبلي يتميز بكونه أكثر خطورة وأغنى بالفرص على حد سواء أكثر من أي وقت مضى، وستحدد خيارات البشر فيما إذا كان المستقبل واعداً أو محفوفاً بالمخاطر.

ويعتبر النمو الذي حصل في العقود الماضية تاريخياً، حيث سهل تواصل البشر ومنح القوة للأفراد والجماعات والدول، إضافة إلى إخراج مليار من البشر من حالة الفقر خلال تلك الفترة. لكن نفس هذا النمو وُد أيضاً صدمات مثل الربيع العربي، والأزمة المالية الدولية في عام 2008، وبروز سياسات شعبية ومناهضة للنظم القائمة في العالم. وتكشف هذه الصدمات مدى هشاشة الإنجازات الحاصلة، وتبرز أهمية التغييرات العميقة في المشهد الدولي التي تنذر بمستقبل قريب مظلم وصعب.

ستشهد السنوات الخمس القادمة توترات متزايدة داخل البلدان وفيما بينها. سينخفض معدل النمو العالمي في الوقت الذي تنزايد فيه التحديات الدولية المعقدة، وسيستمر نطاق الدول والمنظمات والأفراد النافذين الذين يشكلون العالم جيوسياسياً. وبغض النظر عن المآلات إيجابية كانت أم سلبية، فإن المشهد العالمي القادم يحمل معه نهايات عصر السيطرة الأمريكية بعد الحرب الباردة، وسينتهي معه ربما النظام العالمي المستند إلى قواعد نشأت بعد الحرب العالمية الثانية. وسيصبح التعاون الدولي والحكم بطرق يتوقعها الناس أصعب كثيراً من ذي قبل، وسيهدد اللاعبون الذين يتمتعون بحق الفيتو بتعطيل التعاون في كل مرة، بينما تقوم "عرف الصدى" الإعلامية بتعزيز حقائق متنافسة لا حصر لها بما يقوض الفهم المتبادل للأحداث العالمية.

وستحمل أزمة التعاون هذه في طياتها اختلافات محلية وإقليمية ودولية حول الدور السليم للحكومات فيما يتعلق بقضايا عدة بدءاً من الاقتصاد إلى البيئة والدين والأمن وحقوق الأفراد، وستصبح المناقشات حول الحدود الأخلاقية -من له الحق بماذا- أكثر وضوحاً، بينما يهدد الاختلاف في القيم والمصالح بين الدول الأمن الدولي.

وقد يبدو من الأفضل فرض نظام ما على هذه الفوضى، ولكن في النهاية سيكون ذلك مكلفاً جداً على المدى القريب وسيبوء بالفشل على المدى البعيد. وستتطلب السيطرة على اللاعبين النافذين والمتزايدين في مجالات متعددة موارد لا مثيل لها في عصر من النمو البطيء والقيود المالية وأعباء الديون، وسيؤدي القيام بذلك داخلياً إلى نهاية الديمقراطية ونشوء الاستبداد أو الفوضى أو كليهما. ورغم أن القوة المادية ستبقى ضرورية لسلطة الدولة أو السلطة الجيوسياسية، فإن اللاعبين الأكثر قوة في المستقبل سيستغلون الشبكات والعلاقات والمعلومات للتنافس والتعاون. هذا هو الدرس المستقى من سياسات القوة العظمى في القرن العشرين، حتى وإن كان على تلك القوى أن تتعلمه مرة بعد أخرى.

لقد كانت حروب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بالوكالة وخاصة في فيتنام وأفغانستان نذيراً لنزاعات ما بعد الحرب الباردة والحروب القائمة في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا هذه الأيام، حيث يتجنب الخصوم الأقل قوة الحسم من خلال استراتيجيات الحرب غير المتكافئة (المتماثلة) والإيديولوجيا والتوترات الاجتماعية. وستتوسع دائرة التهديدات الإرهابية في العقود القادمة مع البروز المتزايد لمجموعات صغيرة وأفراد يستغلون التقنيات والأفكار والعلاقات الجديدة لصالحهم.

في الوقت ذاته، تبقى الدول مهمة جداً. ستصبح كل من الصين وروسيا أكثر جراً، بينما يستغل المعتدون الإقليميون واللاعبون غير الحكوميين الفرص لتحقيق مصالحهم. سيشرح التشكيك في قدرة الولايات المتحدة والغرب المنكفي على ذاته وتآكل معايير التدخل لحل النزاعات وحقوق الإنسان كل من الصين وروسيا على اختبار نفوذ الولايات المتحدة. ولذلك السبب، ستبقى "المنطقة الرمادية" لتعديتهما وأشكال التعطيل المختلفة التي يقومان بها دون مستوى الحرب الساخنة ولكنها ستجلب

مخاطر جمة بسبب سوء الحسابات. وستؤدي الثقة المفرطة بأن القوة المادية يمكن أن تضبط التصعيد إلى زيادة مخاطر النزاعات بين الدول إلى مستويات لم نشهدها منذ الحرب الباردة. وحتى إن تم تجنب الحرب الباردة، فإن النموذج الحالي لـ "التعاون الدولي الذي قد يساعدنا في تحقيق الإنجازات" -مثل التعاون بشأن التغير المناخي- يخفي وراءه اختلافات كبيرة في القيم والمصالح بين الدول ويفعل القليل للتخفيف من الإصرار على السيطرة ضمن الأقاليم، وهكذا تقود هذه الاتجاهات إلى عالم تسوده دوائر النفوذ.

لا تبدو الصورة في الداخل أفضل لكثير من البلدان. بينما أدت عقود من الاندماج العالمي والتقدم التكنولوجي في إثراء الأغنياء وساعدت في إخراج مليار إنسان من حالة الفقر وخاصة في آسيا، إلا أنها أدت إلى تآكل الطبقات الوسطى في الغرب وغذت النزعات المعادية للعولمة. إن موجات الهجرة اليوم هي الأكبر منذ 70 عاماً، مما يجعل شبح الإفلاس يخيم بشكل متزايد على صنایق المساعدات الاجتماعية ويزيد التنافس على الأعمال، ويعزز الدعوات المعادية للمهاجرين والنخبة. كما سيؤدي النمو المتباطئ مقترناً بالأزمات المتكررة في سوق العمل بسبب التكنولوجيا إلى تهديد جهود محاربة الفقر ويرفع من مستوى التوتر داخل البلدان في السنوات القادمة، مما يغذي النزعات القومية نفسها التي تساهم في التوتر بين الدول.

لكن هذا المستقبل القريب الحالك ليس مؤكداً بعد، وفيما إذا كانت السنوات الخمس أو العشرين القادمة أكثر إشراقاً أو قتامة فإن ذلك يعتمد على ثلاثة خيارات: كيف سيعيد الأفراد والمجموعات والحكومات تفاوضهم حول ما يتوقعونه من بعضهم البعض لخلق نظام سياسي في عصر يسوده أفراد أقوياء واقتصادات سريعة التغير؟ إلى أي مدى ستقوم القوى الدولية إضافة إلى الأفراد والمجموعات بصياغة نماذج أو أطر جديدة للتعاون والتنافس الدوليين؟ إلى أي مدى ستقوم الحكومات والمجموعات والأفراد بالتحضير حالياً للقضايا الدولية المتعددة الأوجه مثل التغير المناخي والتقنيات المؤثرة في حياتنا؟

ثلاث قصص أو سيناريوهات - "الجزر" و "المدارات" و "المجتمعات المحلية" - تستكشف كيف يمكن للاتجاهات والخيارات أن تتقاطع لتخلق مسارات مختلفة نحو المستقبل، وتؤكد هذه السيناريوهات على استجابات بديلة لتقلبات المدى القريب على المستويات الوطنية (الجزر)، والإقليمية (المدارات)، والحكومات الفرعية والمجموعات العابرة للحدود (المجتمعات المحلية أو المجموعات).

- **الجزر** يبحث هذا السيناريو في إعادة بناء الاقتصاد العالمي بشكل يؤدي إلى فترات طويلة من النمو البطيء أو المعدوم، مما يمثل تحدياً للنماذج التقليدية للازدهار الاقتصادي وافترض أن العولمة ستستمر في التوسع، ويشدد السيناريو على التحديات التي تواجهها الحكومات في تحقيق احتياجات الأمن الاقتصادي والفعلي للمجتمعات في الوقت الذي ترتفع فيه ردود الأفعال الشعبية ضد العولمة، وتساهم التقنيات الناشئة في تغيير العمل والتجارة، ويزداد عدم الاستقرار السياسي. ويركز السيناريو على الخيارات التي ستواجهها الحكومات في ظروف قد تغري البعض في الانكفاء على الذات وتخفيض الدعم للتعاون المتعدد الأطراف وتبني سياسات حمائية بينما يجد الآخرون طرقاً للاستفادة من المصادر الجديدة للنمو الاقتصادي والإنتاجية.

• **المدارات** يستكشف هذا السيناريو التوترات المستقبلية الناشئة بسبب تنافس القوى الرئيسية التي تسعى لتثبيت دوائر نفوذها بينما تحاول تحقيق الاستقرار الداخلي. ويتفحص السيناريو كيف يمكن أن تتضافر اتجاهات المشاعر القومية المتنامية ونماذج الصراع المتغيرة والتقنيات المعطلة أو الإحلالية الناشئة والتعاون الدولي المتناقص لتزيد من مخاطر النزاع بين الدول. ويركز هذا السيناريو على خيارات السياسات المستقبلية للحكومات والتي يمكن أن تعزز الاستقرار والسلم أو تؤدي إلى استفحال التوتر. ويستعرض السيناريو استخدام سلاح نووي في حالة غضب، مما يدفع الناس في العالم للتفكير كي لا يحصل ذلك مرة أخرى.

• **المجتمعات المحلية أو المجموعات** يُظهر هذا السيناريو كيف يمكن أن تؤدي توقعات السكان المتنامية -ولكن مع تناقص قدرة الحكومات الوطنية- إلى فتح المجال أمام الحكومات المحلية والفاعلين الخاصين بما يشكل تحدياً لافتراضات التقليدية حول معنى الحكم. وتبقى تكنولوجيا المعلومات الأمر الأهم وذلك في وقت أثبتت فيه الشركات وجماعات التأييد والجمعيات الخيرية والحكومات المحلية أنها أكثر مهارة وأسرع من الحكومات الوطنية في إيصال الخدمات بهدف إقناع الناس بدعم أجنداتها. وستبدي معظم الحكومات الوطنية المقاومة، إلا أن حكومات وطنية أخرى ستتحلى عن بعض السلطة للشبكات الناشئة. وفي كل مكان، من الشرق الأوسط ووصولاً إلى روسيا، ستصبح السيطرة أصعب.

كما تشير مفارقة النمو، فإن نفس الاتجاهات التي تولد مخاطر قريبة المدى يمكن لها أن تخلق فرصاً لنتائج أفضل على المدى البعيد. وإذا حالف العالم الحظ بما يكفي ليستفيد من هذه الفرص، فإن المستقبل سيكون أكثر سلاماً مما تقترحه السيناريوهات الثلاثة. وفي المشهد الدولي الناشئ المليء بالمفاجآت والتقلبات، فإن الدول والمنظمات الأكثر قدرة على استغلال مثل هذه الفرص ستكون تلك التي تتمتع بالمرونة التي تمكّنها من التكيف مع الظروف المتغيرة والمثابرة في وجه المحن المفاجئة واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعافي بسرعة. وتستثمر تلك الدول في البنية التحتية واكتساب المعارف والعلاقات التي تؤهلها لإدارة الصدمات، إن كانت اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية أو سيبرانية.

وبشكل مماثل، فإن أكثر المجتمعات صلابة هي تلك التي تطلق وتتبنى الطاقات الكاملة لكافة أفرادها، بما في ذلك النساء والأقليات أو أولئك الذين تأثروا سلباً بالاتجاهات الاقتصادية أو التقنية مؤخراً، حيث تسير هذه المجتمعات مع التيارات التاريخية بدل أن تسير ضدها، بشكل تستفيد من طيف المهارات البشرية المتنامي دوماً لصناعة المستقبل. وفي كافة المجتمعات، وحتى في أحلك الظروف، سيكون هناك أناس يختارون تحسين ظروف الآخرين والإسهام في سعادتهم وأمنهم من خلال تطبيق التقنيات التحويلية بالشكل المناسب. بينما يكون العكس صحيحاً أيضاً -حيث تزداد قوة القوى المدمرة أكثر من أي وقت مضى- ويصبح اللغز الذي ستواجهه الحكومات متمثلاً في كيفية مزج الثروات الفردية والجماعية والوطنية بشكل يُنتج أمناً وازدهاراً وأملاً بطريقة مستدامة.

الأغنياء يشيخون بعكس الفقراء. في الوقت الذي تنقلص فيه الشريحة العمرية لمن هم في سن العمل في البلدان الغنية والصين وروسيا، فإن تلك الشريحة تزداد في الدول النامية والفقيرة وخاصة في أفريقيا وجنوب آسيا مما يزيد من الضغوط على المستويات الاقتصادية والتوظيفية والعمرانية والرفاه الاجتماعي ويدفع إلى موجات من الهجرة. ولذا سيكون التدريب والتأهيل التعليمي المستمرين في غاية الأهمية للدول المتطورة والنامية على حد سواء.

الاقتصاد العالمي يتبدل. سوف يستمر النمو الاقتصادي الضعيف في المستقبل القريب، وستواجه الاقتصادات الكبرى تقلص الفئة العاملة وتضاؤل المكاسب الإنتاجية خلال مرحلة التعافي من الأزمة المالية لسنة 2008-2009 مع ارتفاع في الديون وانخفاض في الطلب ومزيد من الشكوك حول العولمة، وستحاول الصين الانتقال إلى اقتصاد المستهلك بعد مرحلة طويلة من التركيز على التصدير والاستثمار. وسيهدد النمو المنخفض عملية تقلص مستويات الفقر في الدول النامية.

التكنولوجيا تسرع من النمو ولكنها تسبب التقلبات. سوف تزيد التطورات التكنولوجية السريعة من وتيرة التغيير وتخلق فرصاً جديدة ولكنها سوف تقاوم الانقسامات بين الرابحين والخاسرين، وتهدد الأئمة والذكاء الاصطناعي بتغيير الصناعات بشكل أسرع مما تستطيع الاقتصادات التكيف معه، مما قد يؤدي إلى التخلي عن العاملين والحد من المسار الاعتيادي لنمو الدول الفقيرة. وستحدث التقنيات البيولوجية مثل التحرير (التعديل) الجيني ثورة في الطب والمجالات الأخرى، بينما تزيد من حدة الاختلافات الأخلاقية.

الأفكار والهويات تدفع بموجة من الإقصاء. سيرفع التواصل العالمي المتزايد وسط معدلات النمو الضعيفة من التوترات داخل المجتمعات وفيما بينها، وستزداد الموجات الشعبوية في اليمين واليسار مما يهدد الليبرالية، وسيستخدم بعض القادة المشاعر القومية لترسيخ السيطرة، كما سيصبح النفوذ الديني أكثر أهمية وتسلطاً من حكومات كثيرة، وستشهد معظم البلدان قيام القوى الاقتصادية بتعزيز أوضاع النساء ومنحهم المزيد من الأدوار القيادية، ولكننا سنشهد أيضاً بعض التراجعات.

سيصبح الحكم أصعب. سيطالب الناس الحكومات بتوفير الأمن والازدهار، ولكن عوامل النمو المتدني في الإيرادات وانعدام الثقة والاستقطاب إضافة إلى مجموعة من القضايا الناشئة ستعيق أداء الحكومة. وستوسع التكنولوجيا نطاق اللاعبين الذين يستطيعون إعاقة الإجراءات السياسية أو التحايل عليها. وستصبح إدارة القضايا العالمية أصعب مع ازدياد عدد الأطراف الفاعلة، ليشمل المنظمات غير الحكومية والشركات الكبرى والأفراد النافذين، مما يؤدي إلى مزيد من الجهود الاختصاصية والأقل شمولاً.

طبيعة النزاع تتغير. سترتفع مخاطر النزاع بسبب تحول المصالح بين القوى الرئيسية وتهديد الإرهاب المتنامي واستمرار التقلبات في الدول الضعيفة وانتشار التقنيات القاتلة والمعطلة، وستصبح حالات الفوضى الاجتماعية أكثر شيوعاً مع ازدياد الأسلحة الدقيقة بعيد المدى والأنظمة السيبرانية والروبوتات التي تستطيع استهداف البنى التحتية عن بعد، كما سيصبح الوصول إلى تكنولوجيا تصنيع أسلحة الدمار الشامل أسهل.

ستتطلب قضايا التغيرات المناخية والبيئة والصحة مزيداً من الاهتمام. ستتطلب مجموعة من المخاطر التي تشكل تهديداً وشيكاً وطويل الأمد العمل الجماعي، حتى وإن أصبح التعاون أكثر صعوبة. حيث ستؤدي الظواهر المناخية المتطرفة وشح المياه وإجهاد التربة الزراعية وانخفاض الأمن الغذائي إلى اضطرابات اجتماعية، وسيساهم ارتفاع مستوى البحار وزيادة حموضة المحيطات وذوبان الجليد والتلوث في تغيير أنماط الحياة، وهكذا سيزداد التوتر بسبب التغير المناخي. كما ستصبح إدارة الأمراض المعدية أصعب بسبب السفر المتزايد وسوء البنى التحتية الصحية.

الخلاصة

ستتضافر هذه الاتجاهات بوتيرة غير مسبوقه لتجعل الحكم والتعاون أكثر صعوبة وتغيّر في طبيعة السلطة، بحيث تؤدي إلى تغير جوهري في المشهد الدولي. وستؤدي الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية والأمنية بشكل خاص إلى توسيع دائرة الدول والمنظمات والأفراد القادرين على الفعل بطرق مؤثرة.

وسيبقى الاستقرار السياسي داخل الدول صعب المنال مع ارتفاع التوتر إلى أن تعيد المجتمعات والحكومات تفاوضها حول ما ينتظره كل طرف من الآخر. أما بين الدول، فإن مرحلة ما بعد الحرب الباردة والقطب الواحد قد انتهت وقد يكون النظام العالمي المستند إلى قواعد ما بعد عام 1945 في طريقه إلى الزوال أيضاً. وستسعى بعض القوى الرئيسية والمعتدون الإقليميون إلى ترسيخ مصالحهم بالقوة، لكنهم سيجدون أن النتائج سريعة الزوال حيث يكتشفون أن أشكال القوة التقليدية والمادية أقل قدرة على تأمين واستدامة النتائج في بيئة يتنامى بها عدد اللاعبين الذين يستخدمون حق الفيتو.